## الفصل الثالث

### الأعلام الأعجمية

**آراء النحاة:**

يقول النحاة إنه من المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف موضع العلمية والعجمة أي أن يكون الأصل في الاسم العلم أجنبيًّا (أي غير عربي من أية لغة كانت). كيوسف وإبراهيم. وذلك لأن «العجمة فرع من العربية»[1].

علامات العجمة:

ما علامات العجمة؟ وكيف يمكننا أن نفرق بين الاسم العربي والاسم الأعجمي؟

للإجابة عن ذلك نقول إن العلماء قد وضعوا علامات للعجمة يميزونها بها عن الأسماء العربية منها ما جاء في شرح المفصل والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات منها خروجها عن أبنية العرب نحو إسماعيل وجبريل. ومنها مقاربة ألفاظ العجم لأنها غُيرت إلى معربة نحو «إبراهام» إذ قالوا إبراهيم على الإخلاص ومنها ترك الصرف نحو: «إبليس». ولو كان عربيًّا لانصرف. ومن زعم أنه من «أبلس» إذا يئس فقد غلط. لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية»[2] كما جاء في شرح

---

(١) ما لا ينصرف.

(٢) شرح المفصل ١/ ٦٦.

التصريح على التوضيح قال: «وتعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها: نقل الأئمة. والثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم. والثالث: أن يُعرّي عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة ستة وهي: الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام... والرابع: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو « قج وجق » والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو: السكرجة، والراء بعد النون أول كلمة نحو «نرجس» والزاي بعد الدال نحو مهندز»[1].

## شروط منع الاسم الأعجمي من الصرف:

هناك شروط لمنع الأعجمي من الصرف لا بد من توافرها فيه لتحقيق هذا الحكم الإعرابي وهي:

١) أن يكون الاسم علمًا في اللغة التي كان فيها.

٢) أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.

٣) أن يكون متحرك الوسط في الاسم الثلاثي.

والشرط الوحيد الذي لا يكاد يوجد فيه اختلاف بين العلماء هو الشرط الثاني، أما الأول فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم اشتراط علميته في لغته الأصلية.

وكذلك الشرط الثالث فيه خلاف ذهب بعضهم إلى عدم الالتفات

---

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩. وانظر الصبان ٣/ ٢٥٧ والهمع ١/ ٣٢ - ٣٣.

إلى الحرف الأوسط وأنه لا يؤثر في منع الاسم من الصرف أو عدم منعه. كما سنرى إن شاء الله.

جاء في الكتاب: «وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم، ولم تُمكَّن في كلامهم كما تَمكَّن الأول، ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية»[1].

وجاء في شرح الكافية: « العجمة: شرطها أن تكون علمية في العجمية وتحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة، فنوح منصرف وشَتَر وإبراهيم ممتنع »[2].

وفَصّل المعنى المقصود باشتراط العلمية في العجمية فقال: «قوله علمية في العجمية أي كون الاسم علمًا في اللغة العجمية أي يكون قبل استعمال العرب له علمًا ». وعلق على هذا الشرط بقوله: « وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب أن لا يُستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه أيضًا علمًا كإبراهيم وإسماعيل أوْ لا كقالون فإنه الجيّد بلسان الروم سَمى نافع به روايَة « عيسى » لجودة قراءته ».

ثم بيَّن السبب في إيجاد هذا الشرط فقال: «وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلمية؛ لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا

---

(١) سيبويه ٢/ ١٩.
(٢) شرح الكافية ١/ ٥٣.

يُتصرف فيه تصرفَ كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقضي أن يُتصرف فيه تصرفَ كلامهم فإذا وقع أولاً فيه مع العلمية، وهي منافية للام والإضافة فامتنعا معها جاز أن يمتنع ما يعقبهما، أيضًا أعني التنوين رعايةً لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه»[1].

وعندما تكلم السيوطي عن شروط منع صرف الأعجمي فرَّق بين نقطتين وهما مسألة الشخصية في الأعلام والجنسية، وهذه الإشارة نجدها عند سيبويه كذلك[2].

يقول السيوطي في الهمع العجمة وتَمْنع مع العلمية بشروط: أحدها أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علمًا إلى لسان العرب 'كإبراهيم وإسرائيل، فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان نكرة كديباج ولجام وفيروز فإنها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصُرفت وتصرف فيها بإدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منها. وهل يشترط أن يكونه علمًا في لسان العجم؟ قولان، المشهور: لا. وعليه الجمهور فيها نقله أبو حيان.

والثاني: نعم، وعليه أبو الحسن الدباج، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٥٣.
(٢) الكتاب ٢/ ١٩.

وينبني على ذلك صرف نحو «قالون وبندار فينصرف على الثاني لأنه لم يكن علمًا في لغة العجم دون الأول لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به»[1].

الشرط الثاني: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحق فإن كان ثلاثيًا صرف، سواء تحرك الوسط كَشَتَر اسم رجل، أو لا كنوح ولوط، وقيل يُمنع متحركُ الوسط إقامةً للحركة مُقامَ الحرف الرابع كما في المؤنث، وفرَّق الأول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهَّمة، والتأنيث ملفوظ به غالبًا، ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصفية، ولا وزن الفعل، ولا تأنيث ولا زيادة.

وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع، وهو فاسد إذ لم يُحفظ، نعم إن كان فيه تأنيث تعين المنع[2].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى، بالعلمية، وفرعية اللفظ يكون من الأوضاع العجمية لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف أي يكون علمًا في لغتهم. وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحاق. فإن كان الاسم عجمي الوضع غيرَ عجميٍّ التعريف انصرف كلجام إذا سمي به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم فألحق بالأمثلة العربية[3].

---

(١) الهمع ١/ ٣٢.
(٢) الهمع ١/ ٣٢.
(٣) الحاشية ٣/ ٢٥٦.

ويقول الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي: « يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين: أولهما أن يكون علمًا في أصله الأعجمي.. ثانيهما: أن يكون رباعيًّا فأكثر مثل: يوسف، إبراهيم، إسماعيل »[1] ويتضح لنا أن الشروط التي وُضعت لمنع الأَعجمي من الصرف، قد اختُلف فيها كما رأينا في الآراء التي قمنا بسردها فبالنسبة للشرط الأول وهو اشتراط كونه علمًا في لسان العجم، رأينا أن هناك رأيين رأيًا يقول بوجوب هذا الشرط وعليه أبو الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه كما رأينا في النص الوارد عند السيوطي[2] ورأيًا يقول بعدم وجوب هذا الشرط وهو رأي الجمهور كما قال السيوطي نقلاً عن أبي حيان[3].

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: « وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء « كبندار » وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علمًا في لغة العجم »[4].

ويعلق الأستاذ عباس حسن على هذا الرأي بقوله: «ويرى بعض النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علمًا إلى لغتنا وهذا أحق بالاتباع والتفضيل، لأنه عملي، فيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا. فمن العسير اليوم بل من المستحيل أن نهتدي إلى

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٨٥.
(٢) الهمع ١/ ٣٢.
(٣) الهمع ١/ ٣٢.
(٤) الصبان ٣/ ٢٥.

أصل كل علم أجنبي نريد التسمية به، ونعرف: أهو علم في اللغة الأجنبية فنمنعه من الصرف أم غير علم فلا نمنعه»[1].

وهذا الرأي كما يقول الأستاذ عباس حسن رأي عملي وفيه يسر وسهولة وأنه لا داعي للفحص والتدقيق بأصل الكلمة الأجنبية لأن أصلها لا يؤثر على لغتنا في شيء فلا داعي لهذا الشرط لأن فيه صعوبة تستلزم علمًا باللغات، وهذا غير متيسر لكل شخص.

ولكن قد يختلف الأمر في الوقت الحاضر حيث الترجمات متوفرة بجانب وجود مختصين في اللغات يمكن الرجوع إليهم للوصول إلى معرفة أصول الكلمات الأجنبية.

أما بالنسبة للشرط الثاني القائل بوجوب زيادة الاسم على أربعة أحرف فهذا الشرط لا يَكاد يُختلف فيه.

أما ما يتعلق بالنسبة بتحريك الحرف الأوسط في الثلاثي، وأن هذه الحركة تؤدى إلى منع الاسم من الصرف بجانب جواز الصرف فهذا أمر مختلف والغالب من العلماء يذهب إلى صرف الثلاثي سواء تحرك وسطه نحو شَتَر ولَمَك أم سكن نحو نوح ولوط وذلك « لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبني عليه الأسماء العربية »[2].

«وقال في شرح الكافية قولاً واحدًا في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين من السكون، ومتحتم المنع مع الحركة؛ لأن

---

(١) النحو الوافي ٤/ ١٨٥ - ١٨٦.
(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٦.

العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة. قال وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي وابن بَرهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوُجد في بعض الشواذ كما وُجد غيره من الوجوه الغريبة»[1].

ولعل الحديث في هذا المجال يجرنا إلى الأعجمي الثلاثي والآراء التي قيلت فيه بقسميه ساكن الوسط ومتحركه.

* * *

(١) المصدر السابق ٣/ ٣٥٧.

## الأعجمي الثلاثي

هناك أعلام أعجمية الأصل وثلاثية وذلك نحو « شَتَر ولَمَك » وهما متحركا الوسط، ونحو « نوح ولوط وهود » وهي ساكنة الوسط. فما موقف العلماء من هذين النوعين من الأعلام الأعجمية؟ أهي أعلام ممنوعة من الصرف؟ أم مصروفة؟ أم يمنعون نوعًا ويصرفون آخر؟.

وللإجابة على مثل هذه الأسئلة نقول: إن الرأي الغالب عند النحاة هو صرف الأعجمي الثلاثي مطلقًا سواء تحرك وسطه أم سكن ولا يلتفتون إلى حركة الوسط ولا يقارنونها بحركة المؤنث الثلاثي التي قُلنا عنها إنها تقوم مقام الحرف الرابع كما في س « قَرَ وقَدَم » اسمي امرأة، ولكن الأمر مختلف في الأعجمي الثلاثي ولا ينظر إليه هذه النظرة، لأن الأعجمية علة ضعيفة وتضعف أكثر إذا قلَّ عدد حروف الأعجمي، لأنها ليست من أصل اللغة بل واردة من لغة أخرى بخلاف المؤنث فهي علة قوية كما يقولون.

يقول سيبويه: « وأما هود ونوح ولوط فتنصرف على كل حال »[1] فقد أشار إلى ساكن الوسط دون متحركه ولكن يفهم أن مذهبه هو صرف النوعين كما أشار بذلك الرضي في شرح الكافية قال: «وعند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة فنحو « لَمَك » عندهم منصرف متحتمًا، « كنوح ولوط » فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الأعجمي علمًا في أول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو

---

(١) سيبويه ٢/ ١٩.

أولى وذلك أن تحرك الأوسط من المؤنث نحو «سَقَر» إنما أثر لقيامه مقامَ السادَّ مسدَّ علامة التأنيث، أما العجمة، فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل العجمي بمجرد كونه ثلاثيًّا سكن وسطه أو تحرك»[1].

فقد صُنِّف سيبويه ضمن القائلين بصرف الثلاثي سواء تحرك وسطه أو سكن وهذا ما ذهب إليه أبو إسحاق الزجاج حيث يقول: « فأما ما كان نحو « سَبَك » وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف »[2] و« سبك » أعجمي ثلاثي متحرك الوسط وإذا كان يصرف المتحرك فالساكن مصروف من باب أولى.

ويقول ابن السراج: « فإن كان الاسم العلم ثلاثيًّا صرفوه لخفته نحو: نوح ولوط، ينصرفان على كل حال »[3].

فقد ذكر ابن السراج أن الأعجمي الثلاثي مصروف ولم يقيده بساكن الوسط أو متحركه مما يفيد أن النوعين مصروفان، ولكنه اقتصر في ذكر الأمثلة على الساكن وهما نوح ولوط.

والزمخشري تجاوز ما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيًّا ساكن الأوسط جائزًا صرفُه وتركُ صرفِه مع ترجيح الصرف، فقد جوّز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضًا، فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو « لوط » غيرَ منصرف في شيء من الكلام، والقياس المذكور أيضًا يمنعه[4].

---

(١) شرح الكافية ١/ ٥٣.
(٢) ما ينصرف ٤٥.
(٣) الأصول، الموجز ٢/ ٩٤، ٧٣.
(٤) الكافية ١/ ٥٤.

ويعلق الرضي على مذهب ابن الحاجب صاحب الكافية الذي ذهب إلى منع الأعجمي من الصرف بشرط العلمية في العجمة مع أحد الشرطين وهما إما الزيادة أو تحرك الأوسط[1]. يعلق الرضي على مذهبه هذا بقوله: « والذي غرّه تحتم منع صرف « ماه وجور » ولولا العجمة لكان مثل: «هند ودعد» يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين إما لكونه شرطًا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوى وإما لكونه سببًا كالعدل في ثلاث والعجمة في «ماه وجور» من القسم الأول إذ لو كانت سببًا في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو «لوط» غير منصرف في كلام فصيح أو غير فصيح»[2].

وهناك فرق بين « ماه وجور »، وبين « نوح ولوط » وذلك أن مما يرجح منع الصرف في ماه وجور ويقويه التأنيث، وقد سبق أن قلنا إن المؤنث الثلاثي ساكن الوسط إذا وجد بجانب العلمية والتأنيث العجمة فإن ذلك يرجح علة المنع ويقويها. والتأنيث علة قوية ومن أصل اللغة كما قلنا بخلاف العجمة إذ هي علة واردة. ولهذا يقول الرضي: ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو « لوط » وجواز منع نحو « هند » مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضًا فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، وهو التصغير بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي بل معناها أمر عدمي، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها»[3].

---

(١) الكافية ١/ ٥٣.
(٢) شرح الكافية ١/ ٥٤.
(٣) شرح الكافية ١/ ٥٤.

وجاء في الارتشاف: «فإن كان ثلاثيًّا بتحرك الوسط نحو «لَمَك وتَتَل» اسمي رجلين ففيه خلاف، وإن كان ساكن الوسط نحو « نوح » فأكثر النحاة على الصرف تحرك الوسط أو سكن، صرح بذلك الفارسي وابن برهان وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر، وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع فإذا انضاف إلى ذلك التأنيث نحو «جور» فالمنع»[1].

ويقول ابن عقيل بهذا الخصوص: «وكذلك تصرف ما كان علمًا أعجميًّا على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كـ « شتر»، أو ساكنَه كـ « نوح ولوط »[2] وورد مثل هذا الكلام في التصريح على التوضيح: « ونحو نوح ولوط » من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال « أَزّان » بفتح الهمزة وتشديد الراء إقليم بأذربيجان (مصروفة) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها.

صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن كنوح ولوط ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحركة) أي الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري»[3].

وجاء في حاشية الشيخ ياسين تعليقًا على هذا الكلام: «قوله وشتر

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٩٦.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٩.
(٣) التصريح على التوضيح ٢/ ٢١٩.

إلـخ) قـال الدنـوشري: هذا مشكل بما تقدم في ماه وجور علمين على بلدين فإنـه ذكـر هـنا أن العجمـة لما انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنع، وكذا يقـال « شـتر» عـلى أنـه أولى لتحرك وسطه منضمًا إلى العلمية والتأنيث. قال شـيخ شـيوخنا المـلا عيـسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد أن ذكر ابن الحاجـب أن « شتر» ممنوع من الصرف. وأما على مذهب الأكثر، فصرح ابن هـشام بأن « شتر» منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره. وقال الشيخ: «يجـوز أن يكـون امتناع صرفه لأجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث، وعلى هـذا لا يـتـم ظاهـر التفـريـع فـتأمله. . (فـإن قلـت) فـي «هنـد ودعد» سـببان مـع سـكون الوسـط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي أن يجوز الـصرف ومـنعه في « نـوح ولـوط » لوجـود الـسببين فيهما أيضًا (قلت) إن التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط أما العجمة فهي سـبب مقـدر ضـعيف؛ لأن معـناها أن هـذا اللفـظ كـان مـستعملاً في لغـة العجم»[1].

وجـاء هـذا الأمـر بـصورة أكثـر تفـصيلاً في حاشـية الـصبان عـلى الأشـموني: «وكـذا ينـصرف العلـم في العجمـة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحـاد العـربية ولا فـرق في ذلـك بـين الـساكن الوسط نحو نوح ولوط، والمتحرك نحو شَتَر ولَمَك. قال في شرح الكافية قولاً واحدًا في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون متحتم المنع مـع الحـركة؛ لأن العجمـة سـبب ضـعيف فلـم تؤثـر بـدون زيـادة على

(١) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/ ٢١٩.

الـثلاثة قـال: ومـن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقًا السيرافي وابن برهان وابـن خـروف ولا أعلـم لهـم مـن المتقدمـين مخالفًـا، ولو كان منع الصرف العجمـي الثلاثـي جائزا لوجد في بعض الشواهد كما وجد غيره من الوجوه الغريبة».

قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني.

ويتحـصل في الثلاثـي أقوال: أحدها أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا وهو الـصحيح. الثاني: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان. الـثالث: أن مـا تحـرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب[1].

* * *

(١) الصبان ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧.

## أقسام الأعجمي

**ينقسم الأعجمي المنقول إلى اللغة العربية إلى قسمين:**

الأول: ما عُرِّب من كلامهم من أسماء الأجناس وتمكن في الكلام العربي وصار جنسًا شائعًا واستُعْمِل استعمال الأجناس وجرى مجرى الاسم العربي، ولا يكون من أسباب منع الصرف، واعتباره بدخول الألف واللام عليه وذلك كالإبريسم والديباج والفرند واللجام والإستبرق فهذا النوع من الأعجمي جارٍ مجرى العربي يمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجبه له ما يوجبه.

**الثاني**: من المعرب ما نُقِل علمًا نحو إسحاق ويعقوب وفرعون وهامان وختلخ وتكين، فهذه في لغتها الأعجمية أعلام والأعلام معارف، والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصرف وقد عربت بالنقل فزادها ذلك ثقلاً[1].

**١ - أسماء الأجناس:**

يقول سيبويه: «اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب وتمكن في الكلام فدخلته الألف واللام صار نكرة، فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربي وذلك نحو اللجام والديباج واليرندج والنيروز والزنجبيل والأرَنْدَج والياسمين فيمن قال ياسمين كما ترى والآجر»[2].

---

(١) شرح المفصل ١/ ٦٦.
(٢) سيبويه ٢/ ١٩.

ويقـول المبرد: وما كان من الأعجمية معربًا فهذا سبيله، والمعرب منها ما كـان نكـرة في بابـه؛ لأنـك تعرفه بالألف واللام، فإذا كان ذلك كان حكمه حكـم العـربية، لا يمـنعه مـن الـصرف إلا مـا يمـنعها، فمـن ذلك: راقود وجامـوس، وفِـرِنْد، لأنـك تعـرفه بالألـف واللام، فإذا كان معرفة في كلام العجـم، فغـير منـصرف لامتـناعه بالتعـريف الذي فيه من إدخال الحروف العـربية علـيه. وذلك نحو: إسحاق، ويعقوب، وفرعون، وقارون لأنك لا تقـول: الفـرعون. ولـو سـميته بيعقوب – تعني ذَكَر القَبَج – لانصرف لأنه عـربي عـلى مـثال يربوع، والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف، لأنها لا تبلغ به مثال الفعل، لأن الفعل لا يكون على يَفعول» [1].

فالـرأي الغالـب عـند الـنحاة هـو صرف العلم الأعجمي الثلاثي سواء تحرك وسطه أم سكن وذلك لضعف علة العجمة. بينما يرى بعض النحاة أن الثلاثـي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف، وأن المتحرك الوسط واجـب المـنع مـن الـصرف. وثالث الآراء هو منع متحرك الوسط وصرف سـاكنه كـما ذهب ابن الحاجب. ولهذا يقول سيبويه: «وأما هود ونوح ولوط فتنصرف على كل حال لخفتها» [2].

وجـاء في « نـوح » رأي آخـر نـوح منـصرف لأنـه خفـيف وإن كـان فيه العجمة والتعريف، وقيل: هو منصرف لأنه عربي من ناح ينوح» [3].

فقد ذكـر ابن الأنباري رأيًا جديدًا في « نوح » فبالإضافة إلى الرأي السائد بأنـه أعجمـي عـلى ثلاثـة أحـرف ومصـروف لخفتـه فقـد ذكـر أنـه

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٢٥، شرح المفصل ١/ ٧٠ - ٧١.
(٢) سيبويه ٢/ ١٩.
(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ١٢، وانظر نفس المصدر ٢/ ٤٢٩.

عربي مشتق من «ناح ينوح» وهذا الرأي نجده كذلك في تفسير القرطبي حيث يقول: «قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا ﴾[1] . . «ونوحًا» قيل إنه مشتق من «ناح ينوح» وهو اسم أعجمي إلا أنه انصرف، لأنه على ثلاثة أحرف»[2].

هذا بالنسبة لهود ونوح ولوط، وأما « عاد » فإنه منصرف في قوله تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ ﴾[3]؛ لأن كل عجمي لا علامة فيه للتأنيث على ثلاثة أحرف فهو مصروف[4].

وأما «ثمود» كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ ﴾[5]، ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ ﴾[6] فإن « ثمود» اسم عربي وإنما هو فعول من الثمد، فمن جعله اسمًا لأب أو حي صرفه، ومن جعله اسمًا لقبيلة، أو جماعة لم يصرفه[7] هذا إذا كان العلم الثلاثي الأعجمي مذكرًا: «أما المؤنث كماه وجور فممنوع من الصرف لتقوّي العجمة بالتأنيث، وإنما لم يجز في «نوح ولوط» الوجهان كما جاز في «هند ودعد» مع أن كلا وجد فيه سببان؛ لأن التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة»[8].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٣.
(٢) تفسير القرطبي ٤/ ٦٢.
(٣) سورة الفرقان، الآية: ٣٨.
(٤) انظر الأصول ٢/ ٩٨.
(٥) سورة هود، الآية: ٦٨.
(٦) سورة هود، الآية ٦١.
(٧) المقتضب ٣/ ٣٥٤. الأصول ٢/ ٩٨.
(٨) شرح الكافية ١/ ٦١.

وكذلك «إسحاق» إذا أردت به المصدر من قولك: أسحقه الله إسحاقًا وتعرفه هذا من ذاك بأن إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف، وإنما لاءمت هذه الحروف العرب[1].

ويتابع المبرد كلامه فيقول: «وإن كان الأعجمي قد أعرب، ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها، صرف وصار كعربي لا ثاني له، لأنه إذا عُرّب فهو كالعربية الأصلية، فمن ذلك آجر، مصروف لدخوله في التعريف، إذ كان نكرة، فهو بمنزلة عربي منفرد ببنائه نحو: إبل وإطل وصَعْفوق»[2].

ونتابع الحديث عن أسماء الأجناس الأعجمية فنورد هذا النص للزجاج: «وأما الأعجمية التي هي أسماء الأجناس، نحو: « ديباج » و«ياسمين» و«فرند» و«إبريسم» و«آجر» و«جاموس» فهذه كلها مصروفة في بابها أيضًا إن سميت بها رجلًا، وكذلك « ياسمين » و«سوسن» وإنما صُرفت هذه، لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية»[3].

ويقول ابن السراج: «فأما ما أعربته العرب من النكرات من كلام العجم فأدخلت عليه الألف واللام فقد أجرته مجرى ما أصل بنائه له وذلك نحو: ديباج، وإبريسم، ونيروز، وفرند، وزنجبيل، وسهريز، وآجر، فجميع هذا قد أعرب، وأدخل عليه الألف واللام. فإن سميت بشيء من ذلك مذكرًا صرفته؛ لأن حكمه حكم العرب»[4].

---

(١) المقتضب ٣/ ٣٢٦.
(٢) المقتضب ٣/ ٦٢٣.
(٣) ما ينصرف ص ٥٤.
(٤) الموجز ٧٣، الأصول ٣/ ٩٤.

وحين تحدث ابن جني في الخصائص عن أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم أكد مذهبه بقوله: «ويؤكد هذا عندك أن ما أُعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجر، وإبريسم، وفرند، وفيروز، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند والسهريز والآجر أشبه أصول كلام العرب أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراها»[1].

وتكلم ابن الأنباري عن « إستبرق » ضمن أسماء الأجناس وأنه مختلف. عن نحو إبراهيم فقال: «وإستبرق اسم أعجمي، وهو غليظ الديباج وأصله (استبره) فأبدلوا من الهاء قافًا كما قالوا: يرق ومهرق وأصله بالفارسية: يره ومهره. فأبدلوا من الهاء قافًا فقالوا: يرق ومهرق، وألفه ألف قطع وهو منصرف، لأنه يحسن فيه دخول الألف واللام، وليس باسم علم كإبراهيم، ومن لم يصرفه فقدوهم»[2].

ويقول أبو حيان: « فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرة فتصرفت فيه بإدخال أل تارة وبالاشتقاق تارة »[3].

فالقسم الأول من الأسماء الأعجمية أسماء أجناس كما قلنا وقد نقلتها العرب إلى لغتها نكرة ثم عرفتها بإدخال الألف واللام عليها وأعطتها ما تعطيه الأسماء العربية من أحكام، فيصرفها ما يصرف الأسماء العربية،

---

(١) الخصائص ١/ ٣٥٧.
(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٤٨٤.
(٣) الارتشاف ١/ ٩٦.

ويمنعها من الصرف ما يمنع الأسماء العربية ولذا قلنا بأنها أسماء أجناس عُرّبت وأخذت الأَسماء العربية.

## ٢- الأعلام الأعجمية:

وهو القسم الثاني من هذا الموضوع، وهو ما نُقل إلى العربية علمًا وقد كان علمًا في لغته الأعجمية، وذلك مثل « إسحاق ويعقوب وفرعون » وهذه الأسماء ممنوعة من الصرف لأنها أعجمية، ولأنها أعلام والأعلام معارف، والمعرفة كما مرّت بنا من الأسباب المانعة من الصرف قال سيبويه: «وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم، ولم تُمكَّن في كلامهم كما تمكن الأول ولكنها وقعت معرفة، ولم تكن من أسمائهم العربية فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية»[1].

وهذا القسم كما يقول سيبويه يشارك القسم الأول في عدم تمكنه ولكن الفرق بينهما أن هذه الأعلام كانت أصلاً أعلامًا في لغاتها فاستنكروها ولم يُدخلوها ضمن الأسماء العربية بل بقيت متميزة عنها بخلاف القسم الأول الذي عُرّف واستُعمل استعمال الأسماء العربية.

ويقول المبرد: «فإذا كان معرفة في كلام العجم فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه وذلك نحو: إسحاق، ويعقوب، وفرعون وقارون، لأنك لا تقول: الفرعون»[2].

---

(١) سيبويه ٢/ ١٩.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٢٥. وانظر الأصول ٢/ ٩٤، والموجز/ ٧٢ - ٧٣.

وذكر الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه»: «وطالوت وجالوت وداود لا تنصرف، لأنها أسماء أعجمية، وهي معارف فاجتمع فيها شيئان التعريف والعجمة»[1].

وقال في « ما ينصرف وما لا ينصرف » بعد ذكره الأعلام الأعجمية مبينًا علةَ منعها وفرعيتَها: « فإن هذه لا تنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة لأنه اجتمع فيها شيئان: أن أصلها أنها أعجمية فهي فرع في كلام العرب وهي معرفة »[2].فعلة منع الأعجمي من الصرف مبنية أساسًا على فرعيته بالنسبة للغة العربية ونقل ابن السراج عن المبرد قوله: « الأسماء الأعجمية التي أعربتها العرب لا يجيء شيء منها على هيئته، وأنت إذا تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وكذلك فرعون، وهامان وما أشبهها، لأنها في كلام العجم بغير هذه الألفاظ »[3]. ثم بيَّن أنها بغير هذه الألفاظ في كلام العجم فمن ذلك أن إبراهيم بلغة اليهود منقوص الياء، ذاهب الميم، وأن « سارة » لّما أعربها نقصت نقصًا كبيرًا، وكذلك إسحاق، والأسماء العربية ليس فيها تغيير»[4].

ويوضح لنا هذا النص نقطة أخرى وهي أن هذه الأعلام يُحْدث فيها العرب تغييرًا بالحذف أو التبديل، ولكنها على أي حال ليست كالتغيير السابق بإدخال الألف واللام عليها.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٢٤.

(٢) ما ينصرف ٤٥.

(٣) الأصول ٢/ ٩٦.

(٤) نفس المصدر ٢/ ٩٦ - ٩٧.

إذن « فالعجمة الشخصية تمنع مع العلمية وزيادة على ثلاثة نحو إبراهيم »[1] ومن الأسماء الأعجمية هاروت، لا ينصرف لأنه أعجمي معرفة، وكذا « ماروت » ويجمع هواريت ومواريت مثل « طواغيت » ويقال: هوارنة وهوار، وموازنة وموار، ومثله جالوت وطالوت»[2].

وهناك نقطة في هذا الموضع بالنسبة للأعلام الأعجمية وهي أنها يراد بها أحيانًا معاني أخرى فتصرف وذلك « مثل يعقوب »: ولو سميته بيعقوب تعني ذَكَر القبج – لا يصرف، لأنه عربي على مثال « يربوع »[3].

ويقول ابن السراج في موضع آخر: «وكذلك « يعقوب » الذي لم يغير وإنما هو اسم طائر معروف، قال الشاعر:

عالٍ يقصُرُ دونه اليعقوب[4]

فإذا سميناه بهذا صرفناه، وإن سميناه «يعقوب» اسم النبي ﷺ لم تصرفه، لأنه قد غيّر عن جهته فوقع غير معروف المذهب»[5].

ومن الأعلام التي يراد بها معنى آخر غير العجمة «إسحاق»: إذا أردت به المصدر من قولك: أسحقه الله إسحاقًا، وتعرف من ذلك بأن إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف، وإنما لاءمت هذه الحروف العرب»[6].

---

(١) الارتشاف ١/ ٩٧.
(٢) تفسير القرطبي ٢/ ٥٣.
(٣) المقتضب ٣/ ٣٢٥ الأصول ٢/ ٨٩.
(٤) صدر البيت: صخيان شاهقة يرف بشامه.
(٥) الأصول ٢/ ٩.
(٦) المقتضب ٣/ ٣٢٦.

ويقول ابن السراج: «ولو قال قائل: هل يجوز أن يصرف إسحاق كنت مشتركًا إن كان مصدر أسحق السفر إسحاقًا تريد: أبعده إبعادًا، فهو مصروف لأنه لم يغير والسحيق: البعيد، قال الله عزَّ وجل: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[1] وإن سميته إسحاق اسم النبي ﷺ لم تصرفه، لأنه قد غُيّر عن جهته فوقع في كلام العرب غيرَ معروف المذهب»[2].

ومن الكلمات الأجنبية «يأجوج ومأجوج» وقد وردتا في قولي تعالي: ﴿ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ ﴾[3]. . وامتنع صرفهما، وهما مشتقان للتأنيث والتعريف لأنهما اسمان لقبيلتين كمجوس اسم للقبيلة، فإن جعلتهما في القراءتين أعجميين لم تقدر لهما اشتقاقًا، ويكون ممتنع الصرف فيهما للعجمة والتعريف»[4].

ويقول السيوطي في الهمع: «ما كان من الأسماء الأعجمية موافقًا في الوزن لما في اللسان العربي نحو «إسحاق» فإنه مصدر لأسحق بمعنى «أبعد» أو بمعنى «ارتفع» تقول: أسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو «يعقوب» فإنه ذكر الحجل فإن كان شيء منه اسمَ رجل يتبع فيه قصد المسمى فإن قصد النبي منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عين مدلوله في اللسان العربي صُرف، وإن جهل قصد المسمى حُمل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلو سمت العرب باسم مجهول أو باسم ليس مجهولا أو باسم ليس من عادتهم

---

(١) سورة الحج الآية ٣١.
(٢) الأصول ٢/ ٩٧.
(٣) سورة الكهف، الآية: ٩٤.
(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ٩٣ - ٩٤.

التسمية به فقيل يجري الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم كما أن العجمي كذلك. وعلى هذا الفراء ومثل الأول بسبا الثاني بقولهم: هذا أبو صعرور فلم يصرف، لأنه ليس من عادتهم التسمية به. والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك[1].

* * *

(١) الهمع ١/ ٣٣.

## أسماء الأنبياء

ما حكم أسماء الأنبياء بالنسبة للمنع وعدمه حيث فيها أسماء عربية وأخرى أعجمية؟ وقد ورد تقسيم لهذه الأسماء في حاشية الشيخ ياسين على الأشموني. فقال: «واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة: محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الأخيرين وكون الأربعة الأول عربية. وقيل هود كنوح؛ لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربي، وهود قبل إسماعيل فكان كنوح كذا في الجامي قال العصام، ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير. وقال البيضاوي تنوين عُزَيْر بناء على أنه عربي وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي»[1].

فأسماء الأنبياء تنطبق عليها قاعدة الاسم الأعجمي من حيث كونُها زائدة على ثلاثة أحرف، وكونها علمًا في اللسان الأجنبي، ولذا فقد قلنا إن مثل إسحق ويعقوب ويوسف وغيرها من أسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف لانطباق الشروط عليها.

أما الأسماء الستة المستثناة من هذه القاعدة فهي «محمد وشعيب وصالح» وذلك لأنها عربية الأصل، فخرجت بذلك عن دائرة الأجنبي.

وأما الثلاثة الأخرى فهي هود ونوح ولوط وهذه الأعلام وإن كانت

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٦.

أعجمية إلا أنها مصروفة لخفتها، لكونها ثلاثية ساكنةَ الوسط وقد مرّت بنا قاعدة الثلاثي ساكن الوسط. وبعضهم أدخل هود ضمن الأسماء العربية ولكنه في الحقيقة أعجمي[1].

ومن هذه الأسماء كما في قوله عزّ وجل: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ ﴾[2] عيسى اسم أعجمي عدل عن لفظ الأعجمية إلى هذا البناء، وهو غير مصروف في المعرفة لاجتماع العجمة والتعريف فيه. ومثال اشتقاقه من كلام العرب أن عيسى: فِعْلَى فالألف يصلح أن تكون للتأنيث فلا تنصرف في معرفة ولا نكرة، ويكون اشتقاقه من شيئين: أحدهما: العيس، وهو بياض الإبل، والآخر: من العوس والعياسة إلا أنه قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها.

فأما عيسى عليه السلام فمعدول من «يشوع» كذا يقول أهل السريانية[3]. وأما «موسى» فيجوز منعه وعدم منعه إذا لم يكن اسمًا للنبي وكان اسمًا للأداة التي للحلق، فيصرف إن كان من «أوسيت رأسه» إذا حلقته زفالرأس موسى كمعطى».

ويكون ممنوعًا إن كان فعله: «ماس يميس» فهو فُعْلى، منها قلبت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة (كما قلبت في موقن من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث، وأما موسى اسم النبي فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة على اعتباره أعجمي الأصل[4].

---

(١) ارجع للنص السابق الصبان ٣/ ٢٥٦.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ٥٥.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٢٥.
(٤) انظر النحو الوافي ٤/ ١٨٧.

فالمنع في «عيسى وموسى» مبني أساسًا على العجمة أو شبه العجمة كما في «موسى» والصرف على أساس الأصل العربي ومشتقاته.

ومن أسماء الأنبياء الأعجمية «يوسف» قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ﴾[1] وقرأ طلحة بن مصرف «يؤسف» بكسر السين والهمز، جعله عربيًّا على «يُفْعِل» من الأسف لكنه لم يصرفه للتعريف ووزن الفعل.

وحكى أبو زيد «يؤسَف» بفتح السين والهمز، جعله «يفعَل» من الأسف أيضًا، وهو عربي، ولم يصرفه أيضًا لما ذكرنا.

ومن ضم السين[2] جعله أعجميًّا لم ينصرف للتعريف والعجمة وليس في كلام العرب «يُفْعُل» فلذلك لم يكن عربيًّا على هذا الوزن[3].

ومن هذه الأعلام «يونس» قال تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[4].

قوله (يونس) هو اسم أعجمي معرفة، ولذلك لم يصرف ومثله يوسف. وقد رُوي عن الأعشى وعاصم أنهما قرأا: (يونس) بكسر النون والسين، جعلاه فعلاً مستقبلاً من: (أنس) و (أسف) سمي به علم يصرف للتعريف والوزن المختص بالفعل. وقال أبو حاتم: يجب أن يهمز، وترك الهمز جائز حسن، وإن كان أصله الهمز.

قد حكى أبو زيد: فتح السين والنون فيهما. على أنهما فعلان مستقبلان لم يُسمَّ فاعلهما، سُمي بهما أيضًا[5].

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٤.
(٢) وهي قراءة الجمهور.
(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٤١٨ - ٤١٩.
(٤) سورة يونس، الآية: ٩٨.
(٥) مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٢ - ٣٩٣.

فهذه أربعة آراء في كلمة «يونس»:

الرأي الأول: الذي يقول بضم النون وهو اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية بجانب العجمة، وهو رأي الغالب من النحاة.

الرأي الثاني: وهو القائل بكسر النون، على أساس أن أصله فعل مضارع سمي به، وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. وأن فعله الماضي أنس، يؤنس: إلا أنه سهل الهمزة فلم ينطق بها.

الرأي الثالث: ذهب أبو حاتم في هذا الرأي إلى وجوب إظهار الهمز. وترك الهمز حسن جائز. وهو ممنوع من الصرف للعلمية والوزن.

الرأي الرابع: وهو القائل بفتح النون على أساس أن أصله فعل مضارع مبني للمجهول سمي به. وهو ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أيضًا.

فالرأي الأول هو القائل بمنعه للعلمية والعجمة، وعلة منعه في الآراء الثلاثة الأخرى هي العلمية ووزن الفعل المختص به.

ومن أسماء الأنبياء الأعجمية (اليسع) وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَالْيَسَعَ﴾[1] قرئ بلام واحدة، وقرئ بلامين، فمن قرأ «اليسع» بلام واحدة، جعله اسمًا أعجميًّا، ولهذا لا ينصرف للعجمة والتعريف.

وقيل: الأصل في «اليسع» بلام واحدة «يسع» وهو فعل مضارع سمي به ونُكّر وأُدخل عليه الألف واللام، والأصل في يسع يَوْسَع وأصل «يَوْسَع» «يَوْسِع» لأنه مما جاء على «فَعِل» يَفْعَل نحو: وَطِئ يَطَأُ، وأصله

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٦.

يَوْطِئُ، إلا أنه فتحت العين لمكان حرف الحلق وحذفت الواو منه على تقدير الأصل كما حذفت في «يعد» «ويزن» وحذفت في «يعد» و«يزن» لوقوعها بين ياء وكسرة وذلك مستثقل، ومن قرأه: «الليسع» بلامين جعله اسمًا أعجميًّا ونكّره، وأدخل عليه الألف واللام، وأصله، ليسع (ولا ينصرف أيضًا للعجمة والتعريف)[1]. فـ«اليسع» إما أن الأصل فيه لام واحدة وفي ذلك مذهبان:

**الأول**: أنه اسم أعجمي لا ينصرف للعلمية والعجمة.

**الثاني**: أنه فعل مضارع نُكّر فأدخل عليه أداة التعريف «أل» وسُمّي به فهو ممنوع من الصرف للعلمية والوزن.

وهذان الرأيان إذا اعتبرنا الأصل لامًا واحدة. وأما أن يكون الأصل بلامين، وعلى هذا الرأي فكلمة «ليسع» أعجمية نكرت وأدخل عليها الألف واللام فهي ممنوعة للعلمية والعجمة فالعجمة موجودة في «اليسع» سواء كانت بلامين أو بلام واحدة. قال تعالى: ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ ﴾[2] وورد في هذه الآيه الكريمة اسم ثلاثة أنبياء هم: «نوح وداود وسليمان» عليهم الصلاة والسلام، وقد مرَّ الحديث عن «نوح» وحكمه من الصرف ودونه.

أما «داود وسليمان» فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعجمة ومن الممكن اعتبار زيادة الألف والنون علة مانعة في «سليمان» ولكن جانب العجمة فيه أقوى لأنها هي الأصل.

---

(١) البيان في إعراب القرآن لابن الأنباري ١/ ٣٣٠ وانظر مشكل إعراب القرآن للقيسي ١/ ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) سورة الأنعام الآية: ٨٤.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[1] و«آدم» لا ينصرف للعجمة والتعريف. وقيل: هو مشتق من «الأدمة» ولا ينصرف لوزن الفعل والتعريف، وأصله (أأدم) بهمزتين إلا أنه قلبت الهمزة الساكنة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها نحو: آخر وآدر وأصله: أأخر، وأأدر. فقلبوا الهمزة الساكنة الثانية ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها[2].

ويظهر لنا أن كلمة «آدم» ممنوعة من الصرف للعلمية وإحدى العلتين إمّا العجمة، وإما الوزن.

* * *

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٤.
(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ١/ ٧٤.

## أسماء الملائكة

أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف لأنها أسماء أعجمية. إلا: مالكًا ومنكرًا ونكيرًا فمصروفة، وأما «رضوان» فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة[1].

ومن هذه الأعلام «جبريل» قال تعالى في سورة البقرة: ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[2] و«جبريل» فيه لغتان، ولا ينصرف للعجمة والتعريف[3]. وأما «إبليس» ففيها خلاف هل هي من أسماء الملائكة أم لا؟ ولكنها في حالة المنع فعلتها العلمية والعجمة. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[4]. و«إبليس» منصوب على الاستثناء المنقطع على قول من قال: إنه لم يكن من الملائكة، أو لأنه استثناء من موجب على قول من قال: أنه من الملائكة ولا ينصرف للعجمة والتعريف.

وقيل: إنه مشتق من (أبلس) إذ يَئِس وليس بصحيح، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون منصرفًا، لأنه ليس فيه علة منع الصرف إلا التعريف والتعريف وحده لا يكفي فيمنع الصرف[5].

---

(١) النحو الوافي ٢/ ١٨٧.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٧.
(٣) البيان في إعراب غريب القرآن ١/ ١١١.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٤.
(٥) البيان في إعراب غريب القرآن ١/ ٧٤.

وقد ذهب بعض النحاة إلى ربط «إبليس» بكلمة «يبلس» الواردة في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾[1]. ولهذه فقد ورد في تفسير القرطبي: وقد زعم بعض النحويين أن «إبليس» مشتق من هذا، وأنه أبلس؛ لأنه انقطعت حجته.

النحاس: ولو كان كما قال لوجب أن ينصرف، وهو في القرآن غير منصرف. الزجاج: المبلس: الساكت المنقطع في حجته، اليائس من أن يهتدى إليها[2].

وقد قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي بهذا الخصوص: وأما إبليس فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة على اعتباره أعجمي الأصل. وأما على اعتباره عربي الأصل مشتق من الإبلاس، وهو الإبعاد، فممنوع من الصرف أيضًا، ولكن للعلمية وشبه العجمة، لأن العرب لم تسمَّ به أصلاً[3].

فالرأي إذن في إبليس: أنه اسم أعجمي ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وذهب البعض إلى أنه مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد وإذا كان كذلك فإنه مصروف لأنه ليس فيه إلا التعريف وحده وهو لا يكفي لمنع الاسم من الصرف، بينما ذكر الأستاذ عباس حسن منعه على هذه الحال وشبه العلمية لأن العرب لم تسم بهذا الاسم فهو وإن كان مشتقًّا من الإبلاس إلا أنه يشبه الأعجمي لعدم استعماله في اللغة العربية.

---

(١) سورة الروم، الآيتان: ١٠ - ١١.
(٢) تفسير القرطبي ١٤/ ١٠ - ١١.
(٣) النحو الوافي ٤/ ١٨٧.

وهـذا الـنوع مـن الأعـلام قلـيل الـورود كـسابقه، ولكنـنا سنلاحظ في الأبـيات التـي سـنذكرها ذكـر الشعراء الجاهليين أمثال «النابغة الذبياني» إذ يقول:

**وعـيد أبي قابـوسَ في غـيرِ كُـنْهِهِ أتـاني ودوني راكـسٌ فالـضواجعُ**[1]

ويقول أيضًا:

**فـإنْ يهلـكْ أبـو قابـوسَ يَهلـكْ ربـيعُ الـناس، والـشهرُ الحـرامُ**[2]

كما أنه جاء «طرفة بن العبد» بقوله:

**لَعَمْـرُكَ إِن قابـوسَ بـنَ هـندٍ لـيخْلُطُ ملكَـهُ نـوكٌ كثـيرُ**[3]

ومـن هـذه الأعـلام «داود» إذ نـراها عـند شـاعرين من شعراء الجاهلية المشهورين وهما «زهير بن أبي سلمى» حيث يقول:

**وآخـرين تـرى المـاذي عـدتَهم من نسجَ داودَ ما قد أورثتْ إرمُ**[4]

وطرفة بن العبد بقوله:

**وهـم مـا هـمْ إذا مـا لَبِـسوا نـسجَ داودَ لـبأس محتـضر**[5]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ٧٩.
(٢) ديوان النابغة الذبياني ١١٠.
(٣) ديوان طرفة ٩٧.
(٤) ديوان زهير ١٥٨.
(٥) ديوان طرفة ٥٨.

وقد جاءت كلمة «داوود» أربع مرات في «شرح أشعار الهذليين» وذلك بقول «أبي ذؤيب»:

**وعليها ما ذيّتان قضاهما داوود أو صنع السوابغ تُبَّع**[1]

ووردت ثلاث مرات عند أبي صخر الهذلي وذلك في الأبيات التالية:

**وقد هاجني طيفٌ لداودَ بعدما دَنَتْ فاستقلَّت تالياتُ الكواكب**[2]

وقوله:

**فأسقى صدى داودَ دانٍ غمامُه هزيمٌ يسُحُّ الماءَ من كل جانب**[3]

وقوله أيضًا:

**ليَرْوى صدى داود واللحدُ دونه وليس صديٌّ تحت العِداء بشاربِ**[4]

وبجانب ذلك وردت أربعة أعلام أعجمية عند ثلاثة شعراء من الجاهلية فقد ورد ذكر «آدم» و«فرعون» عند «زهير بن أبي سلمى» في البيتين التاليين وهما:

**إذ تستبيك بجيد آدمَ عاقدٍ يقرو طلوعَ الأنعمين فثمهد**[5]

---

(١) الهذليين ١/ ٣٩.
(٢) الهذليين ٢/ ٩١٨.
(٣) الهذليين ٢/ ٩١٩.
(٤) الهذليين ٢/ ٩٢٢.
(٥) ديوان زهير ٢٦٩.

وقوله أيضًا:

وأهـل ذا القـرنين مـن قبلِ ما ترى وفـرعونُ أردى جندهَ والنجاشيا[1]

وأما الكلمتان الأخريان فهما «قيصر» وقد أورد «امرؤ القيس» بقوله:

أعـالج ملـكَ قيـصرَ كـلَّ يـوم وأَجْـدرُ بالمنـيةِ أنْ تعـودَا[2]

وأما الكلمة الأخرى فهي «جهنم» التي ذكرها «عنترة» بقوله:

مـاء الحـياةِ بذلـةٍ كجهـنمٍ وجهـنّمٌ بالعـزِّ أطـيب منـزلِ[3]

ونلاحظ بأنه قد صرف «جهنم» فنونه.

* * *

(١) ديوان زهير ٢٨٨.
(٢) ديوان امرئ القيس ٢١٣.
(٣) ديوان عنترة ١٣٥.

## رابعًا: الأعلام الأعجمية

عدد الأبيات الواردة ١٣ بيتًا موزعة على النحو التالي:

| | | |
|---|---|---|
| ١ | ٢ | أبيات من شرح أشعار الهذليين |
| ٢ | ٣ | أبيات من ديوان زهير بن أبي سلمى |
| ٣ | ٢ | بيتان من ديوان عنترة |
| ٤ | ٢ | بيتان من ديوان النابغة الذبياني |
| ٥ | ٢ | بيتان من ديوان طرفة بن العبد |
| ٦ | ١ | بيت واحد من ديوان امرئ القيس |

| الرقم | الكلمة المصروفة | عدد مرات الصرف | اسم الشاعر |
|---|---|---|---|
| ١ | جهنم | ٢ | عنترة وفي بيت واحد |

* * *